بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقـم : 16/1/2/٢٢
التاريخ : 1 / ذو الحجة /١٤٤٢هـ
الموافق : 11 / يوليو/ ٢٠٢١م
اليـــوم : الاحد

محضر تقـريري للجلسة ٢٢ /١/٢/ ١٦

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الثانية والعشرين من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السادس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد بتاريخ ١ / ذو الحجة /١٤٤٢هـ الموافق ١١ / يوليو /٢٠٢١م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- **الأخ / علـــي عبـــد الله أبـــو حليقـــه وزيـــر الدولـــة لشـــؤون مجلســـي النـــواب والشـــورى**

٢- **المهنـــــــــدس / محمد الـــــــــذاري نائـــــب وزيـــــر الأشـــــغال العامـــــة والطـــــرق**

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه ..

تم استمع الى رسالة رئيس المجلس السياسي الأعلى فخامة المشير الركن مهدي المشاط بشأن مخصصات بلادنا من وحدات السحب الخاصة والتي تعادل قيمتها (٦٠٠) مليون دولار وما يجري حولها من مفاوضات مع صندوق النقد الدولي و فرع البنك المركزي اليمني بعدن لتمكين الفرع من استخدام وصرف الوحدات وما يترتب على ذلك من أثار ونتائج سلبية ومضاعفات خطيرة من شأنها زيادة معاناة الشعب اليمني .. وطالبت الرسالة من المجلس دراسة مضمون الرسالة وفقاً للدور المناط بأعمال المجلس في هذا الشأن وبما يكفل حماية حقوق الشعب اليمني وعدم السماح بتحميل بلادنا اية مسؤوليات او التزامات نتيجة لذلك..

وقد اقر المجلس احالة الرسالة الى لجنة الشؤون المالية لدراسة مضمون ما ورد فيها وتقديم تقرير بذلك الى المجلس.

ثم استمع المجلس من الأخ/ سلطان السامعي عضو المجلس عضو المجلس السياسي الأعلى الى رسالة الأخ/ صهيب حمود خالد الصوفي الموجهة الى الأخ/ رئيس مجلس النواب بشأن تظلمه من ورود اسمه في قائمة الاعضاء الذين صوت المجلس يوم امس بإسقاط عضويتهم من مجلس النواب..

واوضحت الرسالة انه لم يؤيد العدوان ولم يشارك في برلمان سيئون المزعوم ولا يمت للعدوان وادوته بأية صلة تذكر.

وقد اقر المجلس رفع رسالة تتضمن تظلم صهيب حمود الصوفي الى رئيس المجلس السياسي الأعلى لاتخاذ ما يراه .

كما استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجان (الخدمات – العدل والاوقاف – تقنين احكام الشريعة الاسلامية) بشأن مشروع قانون لسنة ٢٠٢١م بتعديل القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

واقر المجلس اعادته الى اللجنة لمزيد من الدراسة بحضور الجانب الحكومي وموافاة المجلس بما سيتم التوصل اليه في جلسة يوم غدٍ الاثنين ٢٠٢١/٧/١٢م ..

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء